ملخص السياسة

Coventry University | Research Centre for Agroecology, Water and Resilience
FIAN INTERNATIONAL
GENEVA ACADEMY — Académie de droit international humanitaire et de droits humains / Academy of International Humanitarian Law and Human Rights

تاريخ الإصدار
14 ديسمبر 2021

النساء فلّاحاتٌ أيضًا: المساواة الجندرية وإعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين

لا يمكن تحقيق السيادة الغذائية لجميع الشعوب ما لم يتمّ تحديد ومعالجة أوجه اللامساواة الهيكلية في النُظُم الغذائية. لطالما طالبت النساء داخل الحركات الاجتماعية الزراعية بإدراج مبادئ المساواة الجندرية وحقوق المرأة بالكامل في السياسات والصكوك القانونية المُصمَّمة لإرساء الحقوق في الغذاء والأرض والعمل والضمان الاجتماعي. ويُشكّل إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين الصادر عام 2018 إنجازًا مهمًّا لسكّان الأرياف لأنَّه يعترفُ صراحةً بحقوق الإنسان في الأرض والبذور والسيادة الغذائية. ولكنَّه لا يتضمّن أحكامًا مباشرة ورئيسية حول المساواة الجندرية، مثل حقّ المرأة في وراثة الأرض. يُناقِش هذا الموجز الضغوط المختلفة التي أدّت إلى استبعاد مَطالِب المرأة المُزارِعة عن النسخة الأخيرة للإعلان. ويوصي بخطواتٍ يمكن اتّخاذها من جانب الحكومات والمجتمع المدني والمنظّمات الدولية لضمان تنفيذ إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين بطريقةٍ تكفل تعزيز المساواة الجندرية والنهوض بحقوق المرأة بصورةٍ فعّالة.

يُعَدّ إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين بمثابة محطّة بارزة في الاعتراف بالفلّاحين والفلّاحات كأفراد لهم شخصية سياسية وقانونية. احتفلت الحركات الزراعية، على غرار حركة "طريق الفلّاحين" (La Via Campesina)، باعترافه بالحقّ في الأرض والبذور والسيادة الغذائية. كما تمّت الإشادة بالعملية التشارُكية التي أفضت إلى صدور الإعلان، حيث لعبَ الفلّاحون والفلّاحات دورًا رئيسيًا في صياغة حقوق الإنسان الجديدة هذه (كلايس 2015).

على الرغم من هذه الإنجازات، لم يعترف إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين بالعديد من القضايا الجوهرية الخاصّة بالمرأة وبالمساواة الجندرية:

- حقوق المرأة المتساوية في وراثة الأرض وحقوق الحيازة المتساوية في عمليات الإصلاح الزراعي، بما في ذلك من خلال إعادة توزيع أو تخصيص أراضي المشاع؛
- حقوق المرأة في المساواة في الزواج والعلاقات الأُسَرية؛ والصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة؛
- العبء غير المتناسب للعمل الإنجابي والزراعي غير المأجور الذي تؤدّيه المرأة؛
- استخدام الهوية الجندرية وكذلك الميل الجنسي كأسباب للتمييز؛
- السيطرة الذكورية كمصدر للعنف والقمع البنيوي ضدّ المرأة والطبيعة.

إنَّ تقصير إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين في معالجة هذه القضايا بشكلٍ مباشر يسلب الإعلان الكثير من قوّته السياسية. ومع ذلك، يؤكّد الإعلان على الحاجة إلى ضمان المساواة الجوهرية للمرأة على النحو المنصوص عليه في الاتّفاقية الدولية للأمم المتّحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، ويمكن تفسيره تدريجيًا.

بعد مرور عامَيْن على اعتماد الإعلان وفيما يدعو المجتمع المدني إلى تنفيذه من قِبَل الحكومات وغيرها من الجهات المسؤولة، يهدف هذا الموجز إلى شرح سبب تقصير نصّ الإعلان في أن يعكس بصورةٍ مناسبة المَطالِب النسوية التي طرحتها النساء في حركة "طريق الفلّاحين"، وذلك عبر تحليل ثلاثة مَحاوِر في العملية التي أدّت إلى إسقاط مطالبهنّ (انظر الرسم البياني 1 أدناه). كذلك، يهدف الموجز إلى تعزيز حقوق المرأة من خلال الإشارة إلى الطرق الملموسة التي يمكن أن تنتهجها الحركات الاجتماعية والحكومات والمنظّمات الدولية للضغط من أجلِ تفسيرٍ تقدُّمي للحقوق الواردة في الإعلان، باستخدام المقاربات التقاطعية والنسوية.

المحور الأوّل – المَطالِب النسوية غائبة عن مسودات "الإعلانات السابقة الصادرة عن حركة "طريق الفلّاحين

في أوائل التسعينيات، بدأت النساء في حركة "طريق الفلّاحين"، ولا سيّما في أميركا اللاتينية، بتسليط الضوء على الجوانب الجندرية للسيادة الغذائية، والحاجة إلى معالجة التمييز الهيكلي ضدّ المرأة (ديسماره، 2003). وطالبْنَ بالمشاركة والتمثيل العادلَيْن

إضاءات سياساتية

تطبيق إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين من منظور نسوي: ينبغي على الحكومات والمجتمع المدني والمنظّمات الدولية أن تُنفِّذ إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين بالاستناد إلى تفسيرٍ تقدُّمي للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالاعتماد على التوجيهات الحديثة بشأن المساواة الجندرية الصادرة عن لجنة الأمم المتّحدة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة واللجنة المعنيّة بالأمن الغذائي العالمي.

ضمان حقّ المرأة في وراثة الأرض: ينبغي على الحكومات الوطنية والمنظّمات الدولية والمجتمع المدني إعطاء الأولوية لحقوق الميراث المتساوية للنساء وفقًا للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، الصادرة عن اللجنة المعنيّة بالأمن الغذائي العالمي.

التعامل بجدّية مع مسألة التقاطع: ينبغي على جميع الجهات الفاعلة المُشارِكة في تنفيذ إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين، تطوير مقاربات تُراعي التقاطع بين مسألة القمع القائم على السيطرة الذكورية والعرق والطبقة الاجتماعية والسنّ والقدرة والميل الجنسي.

الربط بين السيادة الغذائية والنسوية: ينبغي أن يتعاون المجتمع المدني مع الحركات الاجتماعية لخلق المزيد من أوجه التآزر الفعّالة بين السيادة الغذائية والأجندات النسوية، باستخدام منهجيات تشارُكية تؤدّي إلى تغيير المفاهيم الجندرية.

التقاطعية: يمكن أن يؤثّر التمييز على جميع جوانب الهويات الاجتماعية والسياسية (النوع الاجتماعي، والعرق، والطبقة، والميل الجنسي، والإعاقة، والسنّ، وما إلى ذلك) والطريقة التي تتداخل بها هذه العوامل (أو "تتقاطع"). كما وأنَّ تطبيق النهج التقاطعي يعني تقييم كيفية تضافر أشكال القمع المتعدّدة لخلق أنواع جديدة من التمييز وعدم المساواة.

النسوية (الحركات النسوية): مجموعة من الحركات والأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية التي تصبُّ في هدفٍ مشترك: كشف ومعالجة هرمية السلطة الاجتماعية-السياسية والامتيازات التي تظهر في العلاقات التي تحكُمها السيطرة الذكورية بين الجنسَيْن ولكنَّها تمتدّ إلى عوامل السلطة الأخرى وتتأثّر بها، مثل الطبقة، والعلاقات ما بعد الاستعمار/العلاقات الاستعمارية الجديدة، والعرق، والدين. وهناك العديد من الحركات النسوية بوجهات نظر وأهداف مختلفة.

العدالة/المساواة الجندرية: حركة تُطالِب بالمساواة في سهولة الوصول إلى الموارد والفُرَص بصرف النظر عن النوع الاجتماعي، بما في ذلك المشاركة الاقتصادية وصنع القرار؛ وتقدير السلوكيات والتطلُّعات والاحتياجات المختلفة بالتساوي، بغضّ النظر عن الجنس.

مراعاة الاعتبارات الجندرية/تغيير المفاهيم الجندرية: نهج يقوم على النظر بشكلٍ فاعل في المعايير الجندرية الصارمة والاختلالات في القوّة، والتشكيك فيها وتغييرها.

مجتمع الميم: مصطلح شامل لمناقشة القضايا المتعلّقة بالميل الجنسي والهوية الجندرية. يُشير هذا المصطلح المُختصَر إلى المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والأشخاص ذوي الهويات الجندرية والجنسية غير النمطية، وأُضيفَ مؤخّرًا حاملو صفات الجنسَيْن وأحرار الهوية الجندرية وأفراد الفئات الجندرية الأخرى ليشمل المصطلح أطياف الميل الجنسي والنوع الاجتماعي.

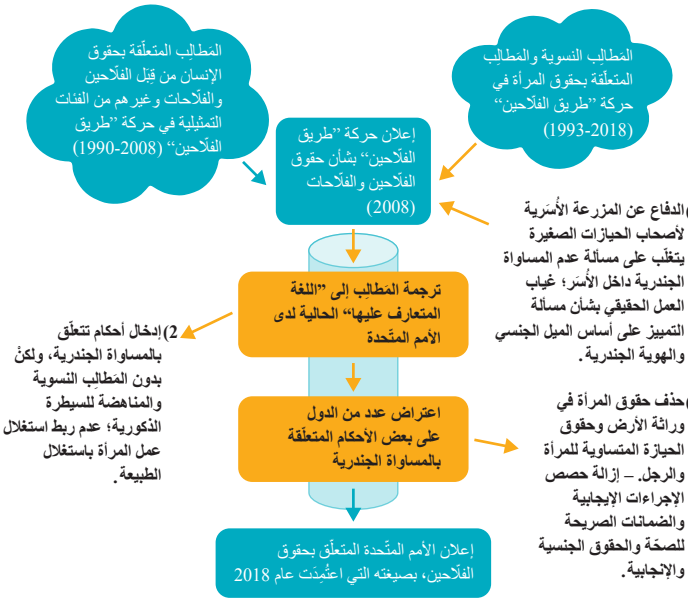

الرسم البياني 1 – تمييع حقوق المرأة أثناء التفاوض على إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين

بين الجنسَيْن في منظّمات الفلّاحين والفلّاحات، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز القائمَيْن على النوع الاجتماعي، وحماية استقلالية المرأة الجسدية وصحّتها وحقوقها الجنسية والإنجابية. وشدَّدْنَ على أهمية ضمان المساواة في حقوق المرأة في الأرض والموارد، كما ربطْنَ بشكل واضح بين الاستغلال الرأسمالي لعمل المرأة واستغلال الطبيعة، باستخدام مقاربات نسوية بيئية. وفي الآونة الأخيرة، دارَت نقاشات في حركة "طريق الفلّاحين" حول حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والأشخاص ذوي الهويات الجندرية والجنسية غير النمطية وأحرار الهوية الجندرية وحاملي صفات الجنسَيْن وأفراد الفئات الجندرية الأخرى (مجتمع الميم) في المناطق الريفية بغية إرساء نهج أكثر شمولًا وغير ثنائي تجاه التمييز القائم على الجنس والنوع الاجتماعي.

ومع ذلك، فإنَّ مسودات الإعلانات المبكرة التي وضعتها منظّمات الفلّاحين والفلّاحات في إندونيسيا وجنوب شرق آسيا بين عامَيْ 1990 و2002 لم تتّخذ مقاربة نسوية إزاء حقوق الفلّاحين والفلّاحات. أشارت الأحكام الواردة في المسودات باستمرار إلى الرجال والنساء على حدّ سواء كأصحاب حقوق، غير أنَّ التركيز انصبَّ على حماية وحدة الزراعة الأُسَرية لأصحاب الحيازات الصغيرة من الزراعة النيو-ليبرالية/الرأسمالية. وهذا يعني أنَّ أوجه اللامساواة داخل الأُسَر الزراعية للفلّاحين قد أُزيلَت بشكلٍ فعّال. تضمّنت المسودة النهائية الصادرة عن حركة "طريق الفلّاحين"، التي اعتُمِدَت عام 2008 بعد مشاوراتٍ مع جميع المناطق المختلفة، عددًا قليلًا جدًا من المواد التي تتناول مسألة عدم التمييز وحقوق المرأة في الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

بالتالي، أصبحَ تطوير أجندة حقوق الإنسان الشاملة للفلّاحين منفصلًا عن المَطالِب النسوية والمتعلّقة بالنوع الاجتماعي التي طرحتها النساء في حركة "طريق الفلّاحين". ولعلّ إخفاء المَطالِب النسوية في مسودة إعلان حركة "طريق الفلّاحين" لعام 2008 ينمّ عن شيءٍ من التناقض، نظرًا إلى أنَّ الحركة النسوية الفلاحية الشعبية قد بدأت بالفعل بالظهور كفكرة سياسية قوية داخل مناطق معيّنة من حركة "طريق الفلّاحين"، ولا سيّما في أميركا اللاتينية.

المحور الثاني - ترجمة مَطالِب الفلّاحين والفلّاحات إلى لغة حقوق الإنسان المتعارف عليها

عندما بدأت الدول بالتفاوض على إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين في العام 2013، استخدمت مسودة إعلان حركة "طريق الفلّاحين" بشأن حقوق الفلّاحين والفلّاحات لعام 2008 كقاعدةٍ للنقاش. وهذه خطوة غير مسبوقة في تاريخ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة وتُعطي للإعلان شرعيةً إضافية نظرًا لانبثاقه "من أسفل" (كلايس وإيديلمان، 2020).

في عام 2015، أصدرَت رئيسة المفاوضات، السفيرة البوليفية، مسودة مُنقَّحة في محاولةٍ لتعزيز امتثال النصّ لمعايير حقوق الإنسان الحالية، والاستجابة لاعتراضات الدول، و"ترجمة" مَطالِب الفلّاحين والفلّاحات إلى مَطالِب "مقبولة" بدرجة أكبر. وللقيام بذلك، استندت إلى ما يُسمّيه الدبلوماسيون "اللغة المتعارف عليها"، أي اللغة المأخوذة من عهود حقوق الإنسان الدولية المُعتمَدة سابقًا، مثل اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (رملي ويحيى 2014). وكانت هذه الخطوة إيجابية لناحية المساواة الجندرية حيث أُضيفَت إلى النصّ أحكام جديدة تتعلّق بالمساواة الجندرية أسوةً بصكوك حقوق الإنسان الدولية الحالية:

- مادّة قائمة بذاتها حول المساواة الجندرية (المادّة 4) تنصّ على أنَّ "الهوية الجندرية لا تُشكّل عائقًا أمام إعمال حقوق الإنسان"؛
- مادّة منفصلة حول حقوق المرأة العاملة الريفية (المادّة 6)، استنادًا إلى المادّة 14 من اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة مع بعض الإضافات، بما في ذلك الاعتراف بالأثر التمييزي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ضدّ المرأة، فضلًا عن الهوية الجندرية كأساس للتمييز؛
- اللغة المتعلّقة بـعدم التمييز في حقوق الأرض (المادّة 19)، والتي تجاوزت الضمانات الواردة في المادّتَيْن 14 و16 من اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة لتشمل "حقّ المرأة في وراثة وتوريث" حيازة الأراضي على قدم المساواة.

وفي حين تمّ اختصار العديد من هذه الأحكام أو حذفها أو تنقيحها لاحقًا في المفاوضات، إلّا أنَّ استخدام إطار حقوق المرأة لاتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة ساعدَ في نقل مسودة الإعلان بعيدًا عن تركيزه الأوّلي على الزراعة الأُسَرية لتسليط الضوء بشكل أكبر على حقوق المرأة الريفية. وفي الوقت نفسه، فإنَّ الاعتماد على "اللغة المتعارف عليها"، وتحديدًا اللغة "التقليدية" من اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، لم يدعم إدراج العديد من المَطالِب النسوية الأوسع نطاقًا التي طرحَها المدافعون والمدافعات عن حقوق المرأة في حركة "طريق الفلّاحين"، بما في ذلك الروابط بين العنف ضدّ الطبيعة والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضدّ المرأة، والحاجة إلى ضمان سيادة المرأة وتحكّمها بجسدها، والعلاقة بين السيطرة الذكورية والاستغلال الرأسمالي لعمل المرأة الإنتاجي والإنجابي. وهذا يوضح قيود اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة لعام 1979، التي تُعزّز حقوق المرأة ضمن حدود السياسات والأُطُر القانونية السائدة حول المساواة الجندرية من دون الدعوة إلى تغييرٍ جذري أو منهجي (بورك مارتينيوني 2018).

بينما ترد بعض المَطالِب النسوية في التطوُّرات التقدُّمية والأكثر حداثةً في القانون الدولي، مثل التوصية العامّة التفسيرية لاتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة رقم 34 بشأن حقوق المرأة الريفية (2016)، لم يتمّ إدراجها في إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين لأنَّ العمليتَيْن تطوّرتا بالتوازي. وتشمل

بعض القضايا الهامّة الموضّحة في التوصية العامّة رقم 34 والتي تنسجم مع أفكار "الجماعات النسوية في حركة "طريق الفلّاحين :

- الأثر السلبي والتفاضلي" لتحرير التجارة والخصخصة وتسليع" الأراضي والموارد الطبيعية على حقوق المرأة الريفية؛
- التزامات الدول وغيرها من الجهات المسؤولة لناحية معالجة العبء غير المتناسب للرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل الزراعي الذي تؤدّيه النساء؛
- أهمية التدابير الخاصّة المؤقّتة لتحقيق المساواة الجوهرية بين الجنسَيْن في الميراث وحقوق الانتفاع بالأرض، بما في ذلك الأراضي المشاع؛
- الحاجة إلى ضمان الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة .

المحور الثالث – معارضة المساواة الجندرية من قِبَل بعض الدول في مجلس حقوق الإنسان

استمرَّت المفاوضات في مجلس حقوق الإنسان بين عامَيْ 2015 و2018، فتمخّضت عن العديد من المسودات الجديدة قبل اعتماد النصّ النهائي للإعلان. في هذه الفترة، رأت الرئيسة البوليفية أنَّه من الملائم سياسيًا عدم الإصرار على عدد من الأحكام الرئيسية المتعلّقة بالمساواة الجندرية التي أثارت معارضةً من جانب مصر وحلفاء آخرين (يُشكّلون الحركة غير المؤيِّدة). فكانَ تأمين الدعم من هؤلاء الأعضاء ضروريًا للحصول على عدد الأصوات اللازمة لاعتماد الإعلان .

ونتيجةً لذلك، تغيب عن النصّ النهائي للإعلان قضايا حقوق المرأة التالية – المنصوص عليها في صكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان :

- حقوق المرأة المتساوية في وراثة الأرض؛
- التدابير الخاصّة المؤقّتة (بما في ذلك حصص التكافؤ بين الجنسَيْن) لتحقيق المساواة الجندرية؛
- الاعتراف الصريح بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة؛
- التمييز ضدّ الفلّاحين والفلّاحات على أساس هويتهم/هنّ الجندرية أو ميلهم/هنّ الجنسي.

كانَ ردّ فعل حركة "طريق الفلّاحين" على تغييب هذه البنود عن الإعلان متنوّعًا تمامًا مثل التنوّع الذي تتّصف به الحركة نفسها. بالنسبة إلى الحركة وغيرها من الفئات الريفية المُشاركة (مثل الرعاة أو الصيّادين أو الشعوب الأصلية)، اعتُبِرَ الإعلان على نطاقٍ واسع بمثابة وسيلة لتأكيد حقوقهم الجَماعية في الأرض والبذور والتنوّع البيولوجي والسيادة الغذائية. فأعطت الحركة الأولوية لتحقيق الاعتراف بهذه الحقوق، ومن الواضح أنَّ فريق التفاوض لدى الحركة لم يكن يريد المجازفة بخسارة تلك المعركة من أجل تعزيز حقوق المرأة الفلّاحة. ونظرًا لضغوط الوقت قرابة نهاية المفاوضات في العام 2018، مرّت بعض التنقيحات النهائية لمسودة الإعلان من دون أن تلاحظها الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية وحلفائها من المنظّمات غير الحكومية.

الصور: كارلوس خوليو سانشيز ، الأرجنتين - حركة الفلّاحين الوطنية للسكّان الأصليين – حركة "طريق الفلّاحين

الخطوات المقبلة

تعمل العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك "شبكة المعلومات وحركة "طريق الفلّاحين، بشكلٍ فاعل على (FIAN) "والعمل بشأن أولوية الغذاء الترويج للمنهجيات التي يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين من منظور نسوي (شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء 2020). ويمكن اتّخاذ عدد من المبادرات الأخرى من قِبَل الحكومات الوطنية والمنظّمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز المساواة الجندرية وحقوق المرأة في تنفيذ الإعلان .

تطبيق إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين من منظور نسوي :

- تنفيذ الإعلان بالاستناد إلى تفسير تقدُّمي وتحويلي للقانون الدولي لحقوق الإنسان، انطلاقًا من توجيهات مؤسّسات حقوق الإنسان حول المساواة الجندرية، بما في ذلك اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة واللجنة المعنيّة بالأمن الغذائي العالمي .
- اتّخاذ خطوات ملموسة للتصدّي للعنف ضدّ المرأة في العلاقات الحميمة وكذلك في الأعمال التجارية الزراعية والعلاقات الاقتصادية.
- الاعتراف بحقوق المرأة في الاستقلال الجنسي والإنجابي وحمايتها في التشريعات والسياسات الوطنية .

What should have been included in UNDROP	What was actually included
Women's equal rights to inherit land and equal tenure rights in agrarian reform processes, including through the redistribution or allocation of communal land	Obligation of states to take "appropriate measures to remove and prohibit all forms of discrimination relating to the right to land"
Women's rights to equality in marriage and in family relations; and women's sexual and reproductive health and rights	Rural women's rights to equal access to adequate health-care facilities, information, counselling and services in family planning
The need to address the disproportionate burden of unpaid reproductive and agricultural labour performed by women	Women's rights to decent employment, equal remuneration and social protection benefits, and access to income-generating activities
Temporary special measures (parity quotas) to achieve substantive equality in political and government institutions	Women's rights to participate equally and effectively in formulating and implementing development planning at all levels
Peasants' right to be free from discrimination based on origin, nationality, race, colour, descent, **gender (including gender identity, and sexual orientation)**, language, culture, marital status, property, disability, age, political or other opinion, religion, birth or economic, social or other status.	Peasants' right to be free from discrimination based on origin, nationality, race, colour, descent, **sex**, language, culture, marital status, property, disability, age, political or other opinion, religion, birth or economic, social or other status.
The need to address patriarchy as a source of violence and structural oppression against women and nature.	Women's right to be free from all forms of violence.

- الاعتراف الصريح بقيمة علاقات الرعاية للإنسان والطبيعة في السياسات والتشريعات والميزانيات، بما في ذلك السياسات والتشريعات التي تُقِرّ بالتقاطع بين السيطرة الذكورية ومسألة العرق والطبقة الاجتماعية والسنّ والقدرة والميل الجنسي.
- اعتماد سياسات لمعالجة العبء غير المتناسب لأعمال الرعاية والزراعة غير المأجورة التي تؤدّيها المرأة، وسَنّ تدابير خاصّة مؤقّتة لزيادة مشاركة المرأة في الخدمة السياسية والعامّة (بناءً على التوصية العامّة رقم 34 التابعة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة بشأن حقوق المرأة الريفية.
- تحديد ومعالجة الآثار السلبية والتفاضلية لخصخصة وتسليع الأراضي والموارد الطبيعية على النساء.

ضمان حقّ المرأة في وراثة الأرض:

- الاعتراف بحقّ المرأة في وراثة الأرض، واتّخاذ تدابير للتأكُّد من تنفيذ هذا الحقّ بناءً على الضمانات الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، الصادرة عن اللجنة المعنيّة بالأمن الغذائي العالمي، وخاصّةً الخطّ التوجيهي 4.6. وينبغي تفسير التزام الدول، الوارد في الإعلان، باتّخاذ "تدابير مناسبة لإزالة وحظر جميع أشكال التمييز المتعلّق بالحقّ في الأرض" (في المادّة 17.2) بشكلٍ تدريجي في ضوء اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة والتوصية العامّة رقم 34، وكذلك الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، من أجل إعمال حقوق المرأة في هذا المجال.

التعامل بجدّية مع مسألة التقاطع في تنفيذ إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين:

- تطوير مقاربات تُراعي التقاطع بين مسائل السيطرة الذكورية والعرق والطبقة الاجتماعية والسنّ والقدرة والميل الجنسي.

معالجة التمييز ضدّ أفراد مجتمع الميم:

- إقرار وتنفيذ السياسات والتشريعات الرامية إلى معالجة التمييز على أساس الهوية الجندرية والميل الجنسي.
- ينبغي أن يفتح المجتمع المدني والحركات الاجتماعية مساحات للنقاش والتعلُّم والتحوُّل فيما يتعلّق بقضايا الهوية الجندرية والميل الجنسي ضمن الحركات المعنيّة بالسيادة الغذائية والإيكولوجيا الزراعية.

الربط بين السيادة الغذائية والنسوية

- ينبغي أن يتعاون المجتمع المدني مع الحركات الاجتماعية لخلق المزيد من أوجه التآزر الفعّالة بين السيادة الغذائية والحركات والأجندات والمنهجيات النسوية.
- ينبغي على المجتمع المدني والحركات الاجتماعية تطوير روابط أقوى بين العدالة بين الجنسَيْن وسياسات الغذاء الراديكالية والإيكولوجيا الزراعية كبدائل لأشكال الرأسمالية الاستخراجية والقائمة على السيطرة الذكورية.
- ينبغي على المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الاعتراف بدور المرأة الحاسم في السيادة الغذائية ودعمه، بسُبُل منها تطوير المعارف والممارسات الزراعية للفلّاحين والسكّان المحلّيين والسكّان الأصليين.

بريسيلا كلايس وجوانا بورك مارتينيوني

بريسيلا كلايس، جامعة كوفنتري، نائب رئيس شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء.
جوانا بورك مارتينيوني، أكاديمية جنيف.

يقود مركز الإيكولوجيا الزراعية والمياه والمرونة، التابع لجامعة كوفنتري، البحوث التشاركية والمتعدّدة التخصّصات لتطوير نُظُم غذائية ومائية عادلة ومرنة ومستدامة.

تختصّ أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بتوفير التعليم والتدريب على مستوى الدراسات العليا، وتُجري أبحاثًا ودراسات سياساتية، وتدعو إلى التطوير التدريجي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية.

تُعنى شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء بدعم كفاح الشعوب ضدّ انتهاكات حقوق الإنسان بطرق متعدّدة: من تقديم الدعم للمجتمعات المتضرّرة على الأرض وإيصال أصواتهم إلى طاولة المناقشات السياساتية، وصولًا إلى إطلاق الحملات الدولية.

Contact

Amber Georgestone
ad1935@coventry.ac.uk

Centre for Agroecology,
Water and Resilience (CAWR)
Coventry University
Ryton Gardens
Wolston Lane
Coventry, CV8 3LG
United Kingdom

Tel: +44 (0)2477 651679

https://www.coventry.ac.uk/research/areas-of-research/agroecology-water-resilience/

ISBN 9781846001017

Swiss Programme for Research on Global Issues for Development

الحواشي

بورك مارتينيوني، جوانا وكلايس، بريسيلا (مرتقب). بدون النسوية، ما من سيادة غذائية؟ التفاوض بشأن المساواة الجندرية في إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين وغيرهم [1] من العاملين في المناطق الريفية. في: إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية من المنظور الصحيح (ألابيزي، بيسّا، برونوري وجيوجبولي، محرّرون). روتليدج. / [2] بورك مارتينيوني، جوانا (مرتقب). "منهجية نسوية لتنفيذ الحقّ في الغذاء في المجتمعات الزراعية: تأمّلات من كمبوديا وغانا"، صحيفة دراسات الفلّاحين. / [3] بورك مارتينيوني، جوانا (2020). الحقّ في الغذاء. في: كتيّب بحثي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق للإنسان. (تشيني، دوغارد، إيكيوا، وبورتر، محرّرون) إدوارد إلغار للنشر. / [4] بورك مارتينيوني، جوانا (2018). مراعاة المنظور الجندري في الحقّ في الغذاء؟ القانون الدولي لحقوق الإنسان والأمن الغذائي والمرأة الريفية، النظرية القانونية العابرة للحدود الوطنية، الجزء 9 (4-3) (نُشِرَ عبر الإنترنت في 14 كانون الثاني/يناير 2019). / [5] كلايس، بريسيلا (2015). حقوق الإنسان وحركة السيادة على الغذاء. استعادة السيطرة. روتليدج. / [6] كلايس، بريسيلا وبيشارد، كارين (2020). الحركات الزراعية العابرة للحدود الوطنية والسيادة الغذائية والتعبئة القانونية. دليل أكسفورد للقانون والأنثروبولوجيا. تحرير ماري كلير فوبليتس، مارك غودال، ماريا سابينيولي، وأولاف زينكر. / [7] كلايس، بريسيلا وإيديلمان، مارك (2020). إعلان الأمم المتّحدة المتعلّق بحقوق الفلّاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. صحيفة دراسات الفلّاحين، الجزء 47 (1) (نُشِرَ عبر الإنترنت في عام 2019). / [8] كلايس، بريسيلا (2018). ظهور حقوق جديدة للفلّاحين والفلّاحات. من الاعتماد على وسطاء المنظّمات غير الحكومية إلى التمثيل المباشر. النظرية القانونية العابرة للحدود الوطنية، الجزء 9 (4-3) (نُشِرَ عبر الإنترنت في 9 كانون الثاني/يناير 2019). / [9] ديسماره، أنيت (2003). "فيا كامبيسينا: الفلّاحات على حدود السيادة الغذائية"، دراسات المرأة الكندية – الجزء 23 (1). / [10] جويا، بولا (2019). "جديد! التنوّع بين الجنسَيْن في نظام الغذاء". مرصد الحقّ في الغذاء والتغذية: 15-6. https://www.fian. ". / [11] شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء (2020). "إعداد الأجندات السياسية. دليل نسوي حول الحقّ في الغذاء والتغذية للمرأة في المناطق الريفية راشيلا رملي وزاوية يحيى (2014). "لغة التفاوض من أجل التوصّل إلى الخلاصات التوافقية في الدورة السابعة 12 / org/en/publication/article/cooking-up-political-agendas والخمسين للجنة وضع المرأة: دراسة حالة". بروسيديا، العلوم الاجتماعية والسلوكية 11، 403-389.